FTDES

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المرصد الاجتماعي التونسي

كراسات المنتدى عدد 4

في تدبير أزمة «كوفيد 19» في تونس

سياسات الدولة والفئات الأكثر تضرّرا

تنسيق: سفيان جاب الله

سبتمبر 2020

***

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي **كراسات المنتدى**

***

حقوق التأليف محفوظة للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الطباعة : المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية- سبتمبر 2020
ISSN : 2724-6833

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المرصد الاجتماعي التونسي

كراسات المنتدى عدد 4

في تدبير أزمة «كوفيد 19» في تونس

سياسات الدولة والفئات الأكثر تضرُّرا

تنسيق: سفيان جاب الله

سبتمبر 2020

الإدارة والتحرير:

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 47 شارع فرحات حشاد، 1001، تونس

المديـر المسؤول:

علاء الطـــــالبي

أعضاء لجنة التحرير:

حياة عمامو، صلاح الدين بن فرج، رياض بن خليفة، نزار بن صالح،
ماهر حنين، سفيان جاب الله، مالك كفيف، محمد سليم بن يوسف

التدقيق اللغوي:

وليد فيّـــــــالة

صورة الغـــلاف:

حسام سعـــاف

طبـــــــــاعة:

الطباعة المتضامنة

المحتوى

سفيان جاب الله

تقديم عام للكُرّاس 07

المحور الأولّ: في القراءات المُمكنة لأداء الدولة زمن الجائحة..... 22

منـــــال دربالي

لمحة تاريخية عن الأوبئة في تونس. 23

حسـام سعّـاف

هوموستازية المُجتمع المختل أو في تضاعف إقصاء الهامش زمن الحدث الوبائي: قراءة أنثروبولوجية. 36

آية بوصحيـــح

تعميق اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات المجتمعية في زمن الوباء: (مقاربة قانونية). 49

يوسف موسى

الأداء الخطابي لرئيس الجمهورية في السياق الوبائي: كيف خاطب الفئات الأكثر تضررا؟.. 60

المحور الثاني: بورتريه الفئات السوسيو-مهنيّة الأكثر تضرُّرًا من الحجر الصحّي..... 76

رضـــا كـــارم

النّساء العاملات بحقول الاستلاب زمن الكورونا: ذكوريّة الفضاء، والهيمنة المزدوجة. 77

هيثم مدوري

عمّال البناء: الواقع، الحَجْر والإجراءات. قراءة في آثار الجائحة وتفكيك الأزمة. 94

أمل الهـــــازل

عاملات النظافة في المُستشفيات زمن الجائحة: الفاعلات في المعركة من أجل الحياة..... 111

منتصر النغموشي

بورتريهات عاملي المقاهي والحانات في زمن الكورونا: من أجل رسم صورة للهشاشة الاجتماعية..... 126

فهمـــي البلطـي

طبيب في مواجهة الكوفيد 19: كيف عاش الأطبّاء الموجة الأولى للوباء؟. 145

محمد سليم بن يوسف

أجراء القطاع الخاص والمسألة الاجتماعية في فترة الحجر الصحي: مجالات الفعل الجماعي والتسييس.. 163

المحور الثالث: في رصد تحولّ/تغيّر كميّ ونوعي لظواهر اجتماعيّة إبان الحجر الصحّي 180

خـــالد طبـــابي

ديناميكيات الهجرة غير النظامية في تونس: محاولة في قراءة المشهد الهجري زمن الوباء.... 181

حـــازم شيخاوي

في فهم العنف المسلط على النساء داخل الفضاءات زمن الكورونا.. 202

أحمد الســـاسي

كيف عاشت الأحياء الشعبيّة جائحة الكوفيد 19؟ الكبّاريّة نموذجا..... 214

"إذا كنت سائق قطار ورأيته يتجه ليصطدم بقطار آخر، وهنا النتيجة المفترضة والمنتظرة بل والمرجحة بشدة هي وفاة المئات، في حين أن على الخط الآخر هناك خمسة عمال يعملون باطمئنان لعدم اتجاه القطار ناحيتهم. فماذا سيكون خيارك؟ تترك القطار يتبع "القدر" أي ماهو معد ومبرمج موضوعيا ومسبقا، أم تتدخل وتوجهه نحو العمال الخمسة وتعتبر، كما وكيفا، أنك قادر على جعل الضرر أقل؟"

في الفلسفة الأخلاقية لطالما كانت تعتمد هذه المعضلة، "معضلة القطار"، لشرح مدى تعقيد الشروط الذاتية والموضوعية التي تخضع لها الأخلاق والقيم في علاقة بما هو مادي..

هذه المعضلة هي تأطير ذهني مناسب لمقاربة تدبير الدولة التونسية لأزمة الوباء في علاقة بما هو صحي وبشري وإنساني وأخلاقي من جهة، وماهو اقتصادي واجتماعي من جهة أخرى.

إذ منذ إعلان أول إصابة بفيروس الكوفيد 19 في تونس إلى حدود كتابة هذه السطور، مع بداية الموجة الأولى، تم رصد الآلاف، بل مئات الآلاف من الإصابات يوميا في تونس. نتحدث هنا عن الإصابات بالبطالة والفقر والإفلاس. نتحدث هنا عن عدوى الهشاشة الاقتصادية والعطوبة الاجتماعية وعما ألحقه الفيروس بالصحة الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا النفسية لأغلب الفئات الاجتماعية، لكن بدرجات ومستويات تلقٍّ اجتماعي وأثر/تأثر متباينة ومختلفة. عما ألحقه هذا الفيروس، مع الموجة الأولى، من ضرر اقتصادي واجتماعي لم يلحقه بالشعب الهوائية والجيوب الأنفية والرئتين. فالوباء أمات اقتصاديا واجتماعيا أكثر بكثير ممّا أمات بيولوجيًّا/صحيًّا. كان وقعه أو بالأحرى ضرره الاقتصادي والاجتماعي أضعاف أضعاف ضرره الصحي في تونس إذا ما تحدثنا عن الطبقة المتوسطة وما دونها مع تباين في الآثار والقدرة على التحمل واستعدادات/إمكانيات التأقلم والصمود والتجاوز (Résilience).

فالأثر الفعلي للكوفيد 19 إبان وبعد الحجر الصحي وحظر التجوال وبقية التدابير التي اتّخذتها الحكومة، هو أثر اقتصادي واجتماعي بالأساس. لأن البؤر، بؤر الهشاشة والتهميش والإقصاء والفقر والتفاوت الطبقي والفئوي والجهوي والمجالي، زادت اتساعا وانتشارا مقارنة بالبؤر الوبائية التي تمت السيطرة عليها مع انتهاء الموجة الأولى لانتشار الفيروس[1].

فكيف يمكن تقييم سياسات الدولة حين تنقذ حياة المئات وتصادر حياة جيل بأسره بل ومستقبلا زادت من هشاشة الآمال المعلقة عليه؟ هل نعتبر سياساتها ناجعة وعادلة وإنسانية وحقوقية وأخلاقية؟ أم هي كذلك شكلا وتختلف في حيثيات ومضامين أثرها على أرض الواقع؟ هل

[1]PNUD.org « Impact économique du COVID-19 en Tunisie. ». Publié le 17/06/2020. Consulté le 05/07/2020 .URL:https://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/COVID19/Etude%20Impact%20Economique%20du%20Covid%20en%20Tunisie.pdf

نجحت في مواجهة أزمة الكوفيد19، الموجة الأولى له، أم فشلت؟ أم أن السؤال الأوضح والأهم، وهو سؤال هذا الكراس، كيف ولماذا انتهجت الدولة سياسات معينة، وما هي هذه السياسات، في مواجهة الموجة الأولى للكوفيد-19؟ وأثر هذه السياسات على المجتمع لا ككُلٍّ متجانس متشابه متكامل بل كفئات تتقاطع فيها أشكال الهيمنة وبالتالي الضرر المنجر عن الوباء؟ كيف يمكن تقييمها دون اعتبارها وحشا دمويا أو أما حنونا في تمثل مثالي أو أوديبي لدور الدولة، أو جهازا في خدمة طبقة مهيمنة، أو تقييما شعبويا ينطلق من مقولة "ملعون إذا فعل ملعون إذا لم يفعل /damned if they do, damned if theydon't "؟

فعليا في تونس، الفيروس الذي أصاب الملايين، بعد إعلان الحجر الصحي، هو فيروس البطالة والإفلاس وانهيار الطموحات والأعمال والأحلام ومصادرة حتى الحق في تحسين الوضعية والنحو إلى تخفيف الضرر قدر المستطاع. فقد قامت الدّولة بالتحاليل لكل الفئات على حد السواء وأعلنت الحجر الصحي على "الجميع"، لكن ليست لكل الفئات، وليس للجميع، الإمكانيات والموارد والقدرات والاستعدادات نفسها. ليس للجميع المواقع نفسها في الحقول الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية، ليس للجميع الحقوق نفسها ولا الواجبات نفسها أيضا. وليست كل الفئات السوسيو-مهنية متشابهة في الحظوظ والفرص وما تراكمه من رأسمال ثقافي واجتماعي واقتصادي ورمزي، وبالتالي ليس لهم نفس القدرة على تحمّل تبعات الحجر الصحي.

هناك فئات هي الأكثر تضررا من الحجر الصحي وحظر التجول وسياسات الدولة قبل وإبان الموجة الأولى من الوباء وبعدها أيضا.

هي تلك الفئات التي ليس لديها دخل قار، عقد عمل غير موجود في أغلب الحالات، دون الحديث عن الاستقرار المهني والضمان الاجتماعي والحيطة والتغطية الصحية ومكان عيش لائق في مجال حضري أو غير حضري تتوفر فيه ضروريات العيش .[2]

[2] حسب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية هناك 170 ألف "صنايعي" يشتغلون على الهامش غير مسجلين في الديوان الوطني للصناعات التقليدية. وقد دفع توقف النشاط التجاري وفقدانهم لمواطن الرزق إلى محاولة انتحار 6 "صنايعية"، في شهر أفريل/نيسان فقط، توفي أحدهم في صفاقس.

فالعاملون في القطاعات غير الرسمية في تونس يمثلون نسبة 58.8 في المائة من اليد العاملة الجملية، حسب إحصائيات لمنظمة العمل الدولية لسنة 2018 وهو ما يؤكد وجود أكثر من مليوني عامل يعملون في القطاع غير المنظم بتونس.

المصدر: :الكورونا تعمّق أزمة المهن الهشة في تونس.. بطالة وديون. مريم الناصري. موقع الترا صوت/الترا تونس. مقال نُشر يوم 28 ماي 2020

هي الفئات التي خضعت لنفس الحجر مع بقية فئات المجتمع من كل الطبقات، هي الفئات التي فقدت موارد رزقها ومواطن شغلها وفُرِضَتْ عليها بطالة غير مدفوعة الأجر مع توقف كلي للمداخيل وتراكم للديون وتأزم وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.[3]

الدولة التي اكتفت بمنحة للعائلات المعوزة، وهي منحة ضعيفة جدا لا تسمن من جوع وإجراءات لا تضمن الأمان من الخوف، الخوف من المجهول، ولو في أدنى مستوياته، هي المسؤولة الأولى عن واقع الفقر والبطالة والتهميش واختلال منوال التنمية والفوارق بين الجهات. المسؤولة الأولى عن وجود بنية صحية هشة وضعيفة بطاقة استيعاب 250 سرير إنعاش في بداية الموجة الأولى، وانعدام منوال تنمية صحية متزن ومتكافئ بين الجهات وكذلك بين مختلف الفئات الاجتماعية بوجود قطاع صحي خاص لا تستطيع غالبية أفراد المجتمع أن تتمتع بخدماته. هذه الدولة حصدت ما زرعته منذ عقود ثم طلبت من الجميع، مُلَّاك أراضٍ ومزارعين، أن يعتبروا الموسم موسم جفاف.

هذه الدولة ليست هي نفسها التي تتخيلها وتتجسد بالنسبة إليها الطبقة الأكثر مراكمة للرأسمال الاقتصادي والثقافي والعلائقي/الاجتماعي والرمزي، والتي عبرت عن رفضها التضحية زمن الوباء عبر الناطقين الرسميين باسمها (منظمات الأعراف بتنوعها). ليست هي نفسها التي تتخيلها وتتجسد بالنسبة إليها الطبقة المتوسطة (التي مثلت عبر موظفي القطاع العام خزان الاقتطاعات الدائم لحساب الدولة) وهي ليست نفسها التي تتخيلها وتتجسد بالنسبة إليها الطبقة الأقل مراكمة للرساميل/رؤوس الأموال والأكثر تعرضا للإفراد عن مركز الثروة والفرص والتي كانت الأكثر تضحية، تضحية بكل ما لا تملكه أصلا.

فالطبقة الأولى تريد دولة مسيرة للشؤون والأعمال لا غير، دولة تضمن حرية مراكمتها واحتكارها للثروة ووسائل إنتاجها. الطبقة الثانية تريد دولة تلعب دور الحكم العادل في لعبة لا حياد فيها، أما الطبقة الأخيرة فتنشد دولة راعية وكافلة ومنقذة لمن هم الأقل حظا وتعرضا لعدم التكافؤ في الفرص والحظوظ.

[3] بتاريخ الجمعة 29 ماي 2020، أصدر المعهد الوطني للإحصاء دراسة بعنوان "التأثير الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19 على الأسر التونسية خلال الفترة الممتدة من 29 أفريل إلى 8 ماي" (شملت عيّنة من 1369 أُسرة). بيّنت هذه الدراسة أن 57 في المائة من التونسيين توقفوا عن العمل طيلة فترة الحجر الصحي الشامل.

28 في المائة فقط من النسبة المذكورة تمكنت من مواصلة النشاط في نهاية شهر أفريل مشيرة إلى أن 80 في المائة من العينة أكدت وجود ارتباط مباشر أو غير مباشر بين التوقف عن العمل والحجر الصحي/حظر التجوّل.

لم يتحصل 60 في المائة من الأجراء الذين توقفوا عن العمل على أجورهم، ويشمل غياب التأجير أكثر من 80 في المائة من الأجراء المنتمين إلى الشريحة الأكثر فقرًا وبنسب متماثلة بالنسبة العاملين في الفلاحة والصناعة.

أكثر من ثلث المستجوبين ممّن هم في حاجة لمساعدة طبية لم يتمكنوا من الولوج إلى الخدمات الطبية طيلة فترة الحجر الشامل. أما العمل عن بعد، فقد شمل واحدا من أصل عشرة تونسيين.

المصدر: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة كورونا في أرقام. موقع الترا صوت/الترا تونس.هيئة التحرير. بتاريخ 29 ماي 2020

إلا أن الدولة التونسية في ظل أزمة الوباء أدت، عبر سياساتها، دورا هجينا ومهتزا بين الراعية والمسيرة للشؤون والحكم العادل، لكنه دور ضعيف في لعبة يفرض فيها اللاعب القوي على اللاعب الضعيف والحكم الوَاهِن قانون اللعبة، وذلك ليس رهين واقع راهني فحسب بل هو مسار عقود من التمييز واللاعدالة واللاتكافؤ.

فكان بذلك للحجر الصحي سرعات ثلاث[4]. سرعات تقاس حسب الانتماء الطبقي والفئوي وكذلك المجالي.

نعم، الفيروس عادل في إمكانية إصابته لأي كائن بشري، لكن الحجر الصحي ليس عادلا بالمرة. وإن كان يضمن، نسبيا، عدم الإصابة بالفيروس فهو لا يضمن الآثار الجانبية التي لا يتحملها صاحب شركة كالعامل لديه، لا يقوى على مجابهتها الأستاذ الجامعي كالعامل اليومي ولا يمكن أن يتعرض لها الرجل كالمرأة ولا الطفل كالإنسان الراشد ولا الساكن في الريف كالساكن في المدينة، ولا الساكن في مركزها كالساكن في "الحومة الشعبية".

فتطبيق الإجراءات نفسها، في السياق نفسه، على فئات مختلفة في إمكانياتها واستعداداتها ومواردها هي أدائية (Performativité) غير عادلة ولا عقلانية وبالتالي هي قابلة للنقد على مستويات مختلفة.

وكأن الدولة في وضعية صارت فيها إمكانية تحول الموت المتشابه في أسباب حدوثه إلى ظاهرة يومية قابلة للرصد والتكميم والقياس كبقية الظواهر، كالفقر والبطالة واللاعدالة الاجتماعية وعدم التكافؤ في الفرص مثلا. لكن لمَاذا لمْ تخش الدولة كل الظواهر بالمقدار نفسه من الخشية، ولم تحاربها بالدّرجة نفسها من الحدّية؟ فهذه الظواهر هي ظواهر اجتماعية أنتجت وتنتج وستنتج على المدى المتوسط والبعيد كل الشروط الذاتية والموضوعية للموت بإنتاجها للجريمة والهجرة غير النظامية والعنف والإدمان وأمراض جسدية ونفسية مختلفة ومتعددة .[5]

فلماذا تم تصنيف الوباء كظاهرة أخطر من الظواهر الأخرى؟ الإجابات السريعة قد تذهب لاعتبار أن الوباء كميا يهدد أكبر عدد من الأفراد. لكن فعليا، كميا ونوعيا، نجد عدة أمراض تقتل عشرة

[4] ندوة افتراضية نظمها المنتدى وشارك فيها منسق الكراس في فترة الحجر الصحي حيث تحدث فيها عن السرعات الثلاث للحجر في توظيف سياقي لمفهوم La ville à trois vitesses"جاك دنزيلو"

الرابط :-https://fr

fr.facebook.com/293356094052952/videos/537861433827926/?__so__=channel_tab&__rv__=all_videos_card)

[5] حسب منظمة الصحة العالمية هناك جائحة عالمية دائمة وغير موسمية، وهي المتعلّقة بالأمراض غير السارية المتسببة الأولى في الوفيات وارتفاع نسبتها في العالم. في 2016 مثلا 71 % من الوفيات في العالم، أي ما يناهز 56 مليون حالة وفاة، كانت بسبب أمراض غير سارية/غير معدية من أبرزها أمراض المناعة، القلب والشرايين والسرطان والسكري..

أضعاف ما قتله أو يمكن لهذا الفيروس قتله، والظواهر السابق ذكرها وتبيين أثرها لا تقتل فقط بل إنها تصادر أحلام وحقوق جيل بل أجيال بأسرها.

تأخذنا هذه الوضعيّة للحديث عن «نيكروفيليا" السلطة[6]. أي أنّ هناك نوعا من الأنظمة، -وهنا نتحدث عن منظومة حكم ما بعد 14 جانفي 2011 في تونس-، ارتبط تواجدها ومُمارستها لسُلطتها بوجود وضعيات استثنائية، وفي حالة طوارئ، حيث يمكن حتى أن تلجأ/تركن إلى صورة متخيلة للعدوّ الذي تبيح من خلال محاربته فِعل كلّ ما يبرر ضعفها وعجزها وعدم قدرتها. وبالتالي باسم مواجهة الوباء تتم شرعنة إحالة مئات الآلاف على البطالة غير مدفوعة الأجر ودون تعويض وتعطيل حياة الملايين، وخاصة حرمانهم حتى من الحق في الاحتجاج ضد ذلك.

في مقال عنوانه " nécropolitique"[7]، يتحدث "آخيلمبمبي" عن فرضية أن جوهر الممارسة السيادية للسلطة المعاصرة قائم على القدرة في تحديد من يجب أن يموت ومن يمكن له أن يعيش. السيادة، سيادة الدولة بهذا المعنى، هي ممارسة دورها الرقابي على الموت والحياة في الآن نفسه. في تماه مع مفهوم "البيو-سلطة" biopouvoir لميشال فوكو، أو ذلك المجال الذي تفرض فيه/ومن خلاله السلطة قدرتها الرقابية.

قررت السلطة في تونس ومازالت تُقرِّر، ولا تقتصر السّلطة على الحكومة والدولة بل تشمل كل المتدخلين باختلاف تعبيراتهم الفئوية والطبقية في إنتاج السلطة وتنفيذها، منذ بداية انتشار الوباء، من لديه الحق في الحياة ومن يمكن أن نسمح بموته، سواء أكان موتا اقتصاديا أو موتا بيولوجيا، باعتبار التفقير والمزيد من التهميش والبطالة نوعا من القتل الذي لا يوقف نبض القلب واشتغال الدماغ،ولكنه يميت كرامة الإنسان ويغتال كل حقوقه. فهذا الحق في القتل " le droit de glaive" مُورس على أكثر الفئات الاجتماعية الفاقدة لضمان اجتماعي واستقرار اقتصادي. لقد قررت سياسات الدولة قتلا منهجيا، وذلك بفرض الحجر نفسه والحظر ذاته على من تختلف رساميلهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرمزية، وذلك حسب خضوعهم، المتباين بدوره، للسلطة وعنفها الرمزي والمادي في آن. وهكذا تمارس ذلك الحق العجوز، كما يسميه "فوكو"، الحق الشرعي/المقنن، أي حقها في القتل.

فالكورونا، -لنختم الفكرة-، ليست وباء بالنسبة للمنظومة الحاكمة، بل هي تجسدٌ نادر الحدوث لعملية الممارسة السلطوية في أقصى تجليّاتها.. هي أشبه بهدية من الطبيعة لتجعل البيو-سلطة تُنعش نفسها وتجد مبررا وشرعية ومنفذا وتعلة لاستمرار نفس النظام بنفس السياسة ونفس

[6] النيكروفيليا أوجماع الأموات، هو انجذاب جنسي أو فعل جنسي للجثث. يستعملها "آخيلمْبِيبي" في هذا السياق لمُقاربة أدائية الدولة في علاقة بالموت.

[7] Mbembe, Achille. « Nécropolitique », Raisons politiques, vol. no 21, no. 1, 2006, pp. 29-60.

النهج السياسي. سياسة التوزيع اللا عادل للحق في الحياة والتقرير اللا مشروع لمن يمكن له أن يموت. سلطة تعيش وتموت هي بدورها وسط الطوارئ والاستثناء وديناميكا الفوضى وحالة الخوف من الموت. إنها سلطة تحبّذ منح الحقِّ في الموت على منح الحق في الحياة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إنها دولة "المُوتْ حقٌّ".

في هذا السياق المعقد والمركب، وهذه الوضعية الاستثنائية في سيرورتها نحو أن تصير دائمة، يُطرح تساؤل حول الحق في الموت والحق في الاحتجاج على الموت رغبة في الحياة؟؟

فكأن الكورونا صارت فزاعة للعصافير، للفلاح وللسنابل في آن واحد. إذ لا يمكن أن نتخيل، في سياق الجائحة الكورونية، وفي الحجر الصحي الذي تنتجه بالتحديد، نزول مظاهرات مثلا احتجاجا على البطالة! يجبر الناس على البطالة ولا يمكن/ولا يحق لهم الاحتجاج. وجزاء المحتج والداعي والحاشد والمنظم له هو السجن وعقوبات مشددة في ظل اعتبار الكورونا من الأمراض السارية ويمكن أن توجه للمحتج تهمة القتل غير العمد.

ربما سيتعلم، أو بالأحرى هو بصدد ذلك، النظام العالمي من هكذا تجربة ليلجم الحركات الاجتماعية ويجعل المهيمن عليهم يتمثلون الخروج على السلطة كمواجهة مباشرة مع الموت بل اعتبار الاحتجاج جريمة.

فالسياق الوبائي يجبر كل أشكال الفعل الجماعي الكلاسيكية وغير الكلاسيكية المناقضة للسلطة على التحول، على الأقل عمليا / على مستوى الممارسة العملية PRAXIS، في إمكانية تحريك الشارع، إلى بنى نائمة abeyance structure لا لعدم قدرتها أو عجزها أو ضعف/عدم وجود بنية فرص سياسية مناسبة[8]، بل لحالة الهلع الجماعي والخوف والريبة وحالة التأجيل والإرجاء، حالة "ما بعد الكورونا". حالة لا ولم ولن تشهدها الحركات الاجتماعية في ماضيها ومستقبلها، إلا في الاستثنائيين اللبناني والأمريكي وفي فترات مختلفة هذه السنة، حالة من الشلل شبه التام بسبب السياق وبسبب تعامل الخصم مع السياق وخضوع المهيمن عليهم للأداء الحكومي. إلا إذا ما اعتبرنا نشاطها على مواقع التواصل الاجتماعي فعلا نوعيا، ذلك النشاط الذي كان في السابق يهدف للحشد قبل توجيه الحشود للشوارع، صار الآن يكتفي بالنشاط/الفعل الفيسبوكي.

الفعل الجماعي زمن الكورونا يشهد واقعا معقدا ومركبا وجب على الفاعلين والباحثين، ومن يضعون القبعتين، تدوين وتشخيص، وصف تفسير وفهم ما يحدث للاتعاظ والتعلم لأن الخصم

[8]Johsua, Florence. « Abeyance structure », Olivier Fillieule éd., Dictionnaire des mouvements sociaux. Presses de Sciences Po, 2009, pp. 17-23.

يسبق الفاعلين من أجل الحقوق بخطوات وإمكانيات وحظوظ وحظ كذلك! للأسف لم تتوفر لنا، في إطار هذا الكراس، إمكانية مقاربة هذه الإشكالية والفرضيات لضيق الإطار والوقت.

هذا الكراس، في الحديث عن التأطير المنهجي والإشكالي، كُتِبَ زمن الكوفيد 19. كُتِبَ إبان الحجر الصحي والتزم كاتبو الورقات التحليلية بأن يقدموا نسخا نهائية مع نهاية الحجر الصحي وهكذا كنا أوفياء لإنتاج شكل بحثي فريد ومخصوص في مقاربته وتأطيره لإشكالية بحثية خاصة بالسياق الوبائي.

هذا كراس كتبته أقلام، في ظل خضوعها للحجر الصحي، لم تفكر في وضعياتها، المتراوحة بين البطالة والضغط النفسي كمعظم الممارسين لمهنة القلم، بل فكرت فيمن لا ضوء يكشف ما يحدث معهم، عن الناس الذين يعانون وتناستهم الأقلام والكاميرات وخطابات السلطة إلا حين احتاجتهم لتغذية خطاب شعبوي. أقلام فكرت وبحثت بكل ما أوتيت من إمكانيات لتسلط الضوء على الفئات الأكثر تضررا من السياق الكوفيدي من جهة، ومن تدبير السلطة، عبر سياسات الدولة، للجائحة من جهة أخرى.

أقلام التزمت، على عكس غيرها، وانخرطت، رغم الحدود والعوائق الذاتية والموضوعية، في فعل بحثي تحليلي تدويني لا يدعي الحياد ولا الأكاديمية. فعل يتبنى قضية ويدافع عنها بكل ما أوتي من حبر. فعل تترجمه ورقات هذا الكراس.

هنا وفي الحديث عن صعوبة العثور على باحثات وباحثين قادرين على/ وراغبين في الكتابة في سياق الأزمة وقبلها وبعدها. يتطلب ذلك ورشات نقاش أو محاضرات أو حوارا داخل حقل البحث العلمي وخارجه أو حتى ضمن الحقل الأدبي اليوم في تونس، لعلنا نتفهم ونعلم بضع العوائق الذاتية والموضوعية التي تتدخل في إنتاج واقع الندرة والإفلاس، لكن تغيب عنا الإجابات حقيقة، أو إجابة وحيدة كافية وشافية عن سؤال: لم هذه الاستقالة، لم هذا التقاعس القلمي والعجز المعرفي والفقر البحثي الرهيب كما وكيفا؟

ففي تدبير وتدبر هذا الكراس، من خلال تنسيق أعماله، أي البحث عمّن يستطيع ويرغب، في الآن نفسه، في إنتاج ورقة تحليليّة وفي امتداد للخط البحثي للكراس الفارط[9]، سعينا لتكليف باحثين وفاعلين قادرين على إنتاج معرفة نوعية محدودة ومحددة عبر نفاذ نسبي لميدان البحث عبر معطيات ثانوية وأحيانا أولية(ولو أنها مقابلات عبر الهاتف أو تطبيقة الواتساب) وأسلوب تحليلي يصف قدر الإمكان ويفسر/يتفهم ما حدث/وماكان يحدث حينها، أي إبان الحجر الصحّي، عبر

[9] انظر الكرّاس عدد2 للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية: "سوسيولوجيا الفعل الجماعي في تونس منذ 14جانفي 2011 تعدُّد طُرُق الانخراط وتنوع أشكال الاحتجاج". 2019. الرابط لنسخة إلكترونية :https://ftdes.net/les-cahiers-du-ftdes-sociologie-de-laction-collective-en-tunisie/

تشخيص موضوعي لكنه لا يدعي الحياد، فلا حياد في ظل واقع هيمنة ولاعدالة وتفاوت في سرعات الحجر الصحي حسب الفئات المتعرضة له وموازين القوى في علاقة بالدولة وسياساتها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

إذ أن إيجاد أقلام ملتزمة ومنخرطة في فعل بحثي وكذلك ذات مقدرة تحليلية وعلمية محترمة في آن، هو من أصعب المهام التي تعترض هكذا مشاريع قبل الفترة "الكوفيدية" وصارت هذه المهمة شبه مستحيلة زمن الجائحة. وبالتالي سعينا من خلال عدة منافذ وأطر وطرق للتواصل، زمن الحجر الصحي، مع عدد كبير من الفاعلين والباحثين القادرين على/الراغبين في إنتاج ورقات تحليلية في إطار إشكالية الكراس، زمن الحجر الصحيّ، وفي إطار كراس بحثي. وتمكنّا، بعد مد وجزر وعدة صعوبات وعراقيل اعترضتنا، من إنتاج هذا العمل الذي ينطوي على ثلاثة عشرة ورقة تحليلية بعد أن تواصلنا فعليا مع أكثر من ثلاثين باحثة وباحثا/ كاتبة وكاتبا/ فاعلة وفاعلا. لنباشر العمل بعد ضبط الإشكالية والمنهجية ولقاءات أولية افتراضية (عبر تطبيقات "Zoom" و "Skype") مع عشرين قلما لننتهي بهذا الكم النوعي النهائي بعد تفاعل يومي ومراجعات وتدقيقات وتعديلات متواصلة ودائمة بين فريق الإعداد والتنسيق ومجموعة المساهمات والمساهمين في كتابة الورقات .[10]

هذا الكراس كُتِبَ إبَّان الحجر الصحي في تونس وفي سياق اتسم ببداية موجة أولى أو نهاية جزرها أو هكذا خُيِّلَ/تَبَيَّنَ للمختصين المباشرين للجائحة حينها. وهذا التقديم الذي نخصه لهذا العدد من كراسات المنتدى، كتب مع بداية مدّ موجة ثانية أو هكذا تبين للمسؤولين عن تدبير أزمة الوباء.

هنا تجدر بنا الإشارة أنه في الموجة الأولى هيمنت المقاربة الصحية، عبر تغليب الرأي الصحي/الطبي/الإبيديميولوجي على ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي، أما في الموجة الثانية (منذ الأسبوع الثاني لشهر أوت) هيمن ما هو اقتصادي، عبر خيارات تغلّب المصلحة الاقتصادية، على ما هو سياسي واجتماعي وصحي. فكيف يمكن تفسير وجود سياستين مختلفتين للدولة نفسها/الحكومة/لجنة الخبراء في مواجهة موجات الوباء؟ سياسة أولى قصووية في الوقاية وسياسة ثانية متطرفة في عدم الوقاية. وضعية كهذه كافية للتساؤل حول وجود، من عدمه، لأفق استراتيجي لسياسات الدولة وثوابت ومراجع تنير تصوراتها ومخططاتها وبرامجها؟ أم هي خاضعة للارتجال وحشد العواطف في تدبير الحياة الاجتماعية تارة[11]، ولضغط اللوبيات ودوائر نفوذ الأقليات تارة

[10] هذا الكُرّاس هو إنتاج شبابي مئة بالمئة، من الفكرة للبحث للكتابة للتنسيق والتدقيق وينخرط في مُقاربة "تمكين" علمي للشباب الباحث والفاعل في مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة.

[11] Julien Bernard, « Frédéric Lordon, La société des affects. Pour un structuralisme des passions, Paris, Éditions du Seuil, coll. Points/Essais, 2013, 312 p. », Terrains/Théories [Online], 5 | 2016, Online since 20 December 2016, connection on 08 August 2020. URL: http://journals.openedition.org/teth/853

أخرى؟ وضعية كهذه تجعل إشكالية تدبير الدولة لما هو اقتصادي واجتماعي سياسيا، وفي مختلف السياقات، إشكالية بالغة الأهمية. إشكالية لا تخشى ذلك السؤال: سياسات الدولة، زمن الوباء، كامتداد لما قبله وتصور لما بعده، في صالح من؟ إذا ما اعتبرنا تخفيف الضرر زمن الكوارث والقدرة على التجاوز فيما بعد، مصلحة في حد ذاتها لمن ليست لهم أصلا المصالح نفسها كما وكيفا؟ كيف كان تدبير الدولة لأزمة الوباء، من خلال سياساتها، وأثر هذه السياسات على الفئات الأكثر تضرّرا من هذه السياسات لا زمن الوباء فقط بل منذ عقود سبقت الوباء بل وتعود حتى إلى تأسيس الدولة الوطنية؟ هذه الدولة التي تود اليوم أن تكون قوية وعادلة، إلا أن قوتها في علاقة بالحق هي أقرب فلسفيا لحق القوة لا قوة الحق، وهذه القوة كانت ومازالت غير عادلة.

حاول هذا الكرّاس من جهة أن يطرح أسئلة لم تطرح، ويشخص وضعيات لا يرغب أغلب الصانعين للرأي العام في تشخيصها خدمة لمصالح مختلفة ومتعددة ومتناقضة أو متقاطعة أحيانا. ومن جهة أخرى يرنو هذا الكراس لتسليط الضوء على النص المخفي الذي تم تدوينه في صمت، نص الفئات الهشة التي لا إمكانيات لها ولا قدرة على التجاوز والصمود، والتي زادت هشاشتها بسبب الوباء. نص مخفي باعتبار مجازية الكلمة لوصفها، كيف لا تصل أصوات الذين على الهامش ومن هم تحت، هامش توزيع الثروة ومناويل التنمية، ومن هم تحت خطوط الفقر بمختلف تصنيفاتها. وهو أيضا نص مخفي بما للكلمة من مباشراتية لأن السياق الوبائي جعل وضعيات هؤلاء غير قابلة للنفاذ إليها بسبب الحجر الصحي وتحول الآلة الإعلامية إلى آلة مهووسة بالفيروس ومدى انتشاره وأرقام الإصابات أو بتصويرها إعلاميا عبر تأطير(framing) لا يخرجها إلا في صورة المساكين وفاقدي الإرادة وبمقاربة غارقة في "المِسكِينِيَّة"Misérabilismeوالشَعبوية.

هذا الكراس كُتِبَ، والفعل ليس مبنيا للمجهول، من قبل باحثين وفاعلين يخضعون بدورهم للحجر الصحي وحاولوا بكل ما أوتوا من إمكانيات ذهنية ونفسية أن يدونوا/يسجلوا/ينقلوا/يدرسوا/يحللوا ويحفظوا للتاريخ وللذاكرة وللمدونة البحثية واقعا وتجربة ومحنة وحقيقة اجتماعية (une réalité sociale) لا يمكن إدراكها بحثيا ووصفها ورصد حدوثها علميا إلا إبان وقوعها.[12]

حقيقة/واقع وتجربة ومحنة انتشار الوباء، في موجته الأولى، وخاصة الحجر الصحي أي التمظهر والتجسد والتحقق على أرض الواقع لسياسات الدولة في السياق "الكوفيدي" وأثر ذلك على الفئات الأكثر تضررا.

[12]Arborio, Anne-Marie. « L'observation directe en sociologie : quelques réflexions méthodologiques à propos de travaux de recherches sur le terrain hospitalier », Recherche en soins infirmiers, vol. 90, no. 3, 2007, pp. 26-34.

من كتبن/كتبوا هذا الكراس، وما كتبنه/كتبوه، لا يدع إنتاج معرفة علمية محكمة وليس ذلك أصلا الهدف من كراسات المنتدى، بل هذا الإصدار هو، من جهة، تشخيص وتدوين ونقل وحفظ لواقع اجتماعي لا يمكن أن نحلله سوسيولوجيا بعد "نهايته" إلا إذا كنا قد راكمنا ما يكفي من ملاحظة ووصف ورصد وتسجيل للمعطيات الأولية المتعلقة بالواقع المدروس أثناء حدوثه. وإلا إذا ما كنا قد حللنا، قدر الإمكان، في الزمان والمكان، إبان الحجر الصحي، ما يجب وما يمكن رصده وتسجيله ومقاربته وتحليله.

ومن جهة أخرى المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال كراساته، ومن خلال هذا الكراس تحديدا، يقدم مادة بحثية وتوثيقية وتحليلية للباحثين والفاعلين تمكن من تشخيص أثر سياسات الدولة على الفئات الأكثر تضررا زمن الوباء، والحجر الصحي تحديدا، وعلى مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية قبل وإبان وبعد أزمة الكوفيد 19.

وفي التَدبُرِ البحثي، من خلال هذا الكراس، لتدبير السلطة لأزمة الجائحة عبر سياسات الدولة، قسمنا الكراس إلى ثلاثة محاور.

الأول فيه قراءات ممكنة، كمداخل تفسيرية وتأطيرية، لما حدث ولأدائية الدولة زمن الكوفيد 19 أنثروبولوجيا، تاريخيا، قانونيا وخطابيا.

الورقة الأولى عادت بنا إلى تاريخ الدولة التونسية وتاريخ سياساتها في التعامل مع الأوبئة وبالأخص تاريخ الأثر، أثر الأوبئة على المجتمع التونسي، لتؤطر الكراس زمانيا وتاريخيا و"دياكرونيا" (Diachronie) أي لنستطيع مقاربة تطور أداء الدولة في مواجهة الأوبئة في الزمان والمكان.

الورقة الثانية هي محاولة قراءة أنثروبولوجية لعوامل اختلال العلاقة بين المجتمع والدولة في ظل واقع الوباء. من خلال مقاربة علاقة المركز بالهامش في ظل الاضطراب المحيطي المنجرّ عن الجائحة التاجية.

الورقة الثالثة، عبر قراءة قانونية، توضح لنا كيف قاربت السلطة الوباء قانونيا عبر آلية التفويض والإجراءات الاستثنائية وتداعياتها المباشرة على أغلب فئات المجتمع.

الورقة الرابعة يسعى كاتبها لتفكيك الأدائية الخطابية للدولة زمن الكوفيد 19، وكأن الدولة ممثلة في السلطة التنفيذية، أي في رئيس الجمهورية نموذجا، تخاطب الأفراد لا كأفراد بل ككل متجانس يخضع لسياساتها، أي للأداء التنفيذي، التي تبرره عبر خطاباتها. فتفسر هذه الورقة كيف خاطب رئيس الجمهورية المجتمع زمن الوباء ولماذا خاطبه بتلك الكيفية باحثة عن رصد مدى انسجام الأداء الخطابي مع حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثاني هو عبارة عن تشخيص لأثر سياسات الدولة على الفئات السوسيو-مهنية التي كانت هي الأكثر تضررا.

الورقة الخامسة حاولت أن تدرس راهن عاملات الفلاحة في المزارع زمن الحجر الصحي الذي سمح لهن بالذهاب إلى الحقول والمزارع لمزيد الاستغلال الاقتصادي والمزيد من احتمالات الموت على متن الشاحنات. هذه الورقة تهتم بفحص دور البطركية والهيمنة الذكورية في الاضطهاد المسلط على عاملات القطاع الفلاحي والآثار السوسيولوجية والطبقية والنفسية لعمليات الاضطهاد خصوصا في السياق الكوفيدي.

الورقة السادسة ستحاول تسليط الضوء، بنحو "إمبيريقي" نسبيا، على واقع عمال البناء في تونس وخاصة في سياق الجائحة التاجية. واقع نموذجي للهشاشة والتهميش وانعدام الحقوق، كل الحقوق.

الورقة السابعة تصف واقع عاملات النظافة في المستشفيات، فئة هي من أكثر الفئات تعرضا لخطر الإصابة والأكثر مقاومة لخطر انتشاره من خلال عملها. هذه الورقة ترسم بورتريه عاملات النظافة في المؤسسات الصحية زمن الكوفيد 19 وأثر هذا السياق على هكذا مهنة شاقة وهشة وخطرة. عاملات يحدق بهن الموت من كل جانب دون أدنى ضمانات الوقاية وبأجور ضعيفة، تواجهن ما لا يرغب أولئك الذين تسببوا في تلك الظروف ومن حددوا تلك الأجور مواجهته.

الورقة الثامنة تذهب لرسم بورتريه عمال المقاهي والحانات، زمن الحجر الصحي، الذين صاروا دون مقاهٍ ودون حانات، يغادرون كل الأماكن ليلزموا بيوتهم دون عمل ودون حرفاء ودون أجور.

الورقة التاسعة نسافر عبر كاتبها، وهو طبيب يباشر عمله زمن الموجة الأولى للوباء في منطقة ريفية تنعدم فيها البنية التحتية الصحية. يصور لنا كيف يعيش الطبيب بعيدا عن بروباغندا الجنرال والجيش الأبيض، واقع مواجهة ظاهرة وبائية مسلحة وهو أعزل من الأسلحة اللازمة.

الورقة العاشرة تحلل واقع النزاعات الشغلية لأجراء القطاع الخاص في فترة الحجر الصحي ورسم مناطق تسييس المسألة الاجتماعية في تلك الفترة. وتتنزل هذه الورقة في إطار أوسع وأكثر تعقيدا وهو واقع العمال ما بين مطرقة البطالة التقنية وسندان الطرد النهائي أو غلق المصنع أو المؤسسة. واقع يتم فيه اضطهاد مضاعف للعمالة والعامل، اضطهاد اقتصادي وخاصة اضطهاد نفسي.

أردنا في هذا المحور أيضا دراسة وضعيات عاملات المنازل وعاملات الخياطة والناشطين في الحقل الثقافي والأطباء الشبان وكذلك وضعية مهاجري جنوب الصحراء، لكن لأسباب ذاتية وموضوعية متعلقة بالباحثات والباحثين الذين اتصلنا بهم، بين عدم قدرة على التفرغ للكتابة أو لعدم القدرة على اتباع أسلوب بحثي كالذي نتبعه في الكراس، وكذلك لضيق الوقت والإطار في هذا الشكل البحثي وخاصة للسياق الذي أردنا الكتابة فيه وعنه، لم نتمكن من إنجاز هذه الورقات البحثية.

المحور الثالث تطرقنا فيه لظواهر اجتماعية، كالهجرة غير النظامية والعنف المسلط على النساء والتهميش المجالي، ظواهر أمكننا رصد وملاحظة تغيرها وتحولها، كميا ونوعيا، زمن الموجة الأولى من الوباء.

فالورقة الحادية عشرة تحدثنا عن ظاهرة "الحرقة: الهجرة غير النظامية". تفسر واقعا أنتج مهاجرين دون تأشيرات تلفظهم اقتصاديات بلدانهم كما يلفُظُهُمْ البحر ودول الوصول التي ترفض استقبالهم. كما يأتي الوباء ليقبر، ولو نسبيا، عبر ما ينتجه الحجر الصحي من حد كبير للتنقل بين وداخل المدن، إمكانية "الحرقة" في مهدها لكن ليزيد من شروط مضاعفة نسبها مستقبلا.

الورقة الثانية عشرة تدرس كيف ولماذا تزايدت نسبة العنف المسلط على النساء في فترة الحجر الصحي. كيف ولماذا يمر الرجل إلى سرعة قصوى من العنف الرمزي إلى العنف الجسدي في واقع هيمنة ذكورية تتغير شروطها في سياق استثنائي كالسياق الوبائي.

أما الورقة الثالثة عشرة والأخيرة فتحدثنا عن هامش همَّشناه خطابيا بهكذا تسمية ثم زادته سياسات الإقصاء/الإفراد المجالي وسرعات الحجر الصحي المتباينة وغير العادلة تهميشا. هامش، أو "حومة شعبية"، لم يعش الحجر الصحي كبقية المجالات الحضرية.

ورقات هذا الكراس هي شهادات نوعية حاولت رصد ووصف وتحليل وتفسير وفهم ما أنتجته سياسات الدولة زمن الوباء، بِتدبيرها الموجة الأولى عبر سياسة كان قوامها تدابير الحجر الصحي وحظر التجوال والعمل عن بعد و"كفالة" العائلات المعوزة. تدابير كانت بسرعات متفاوتة ومتباينة وسياسات لم يكن لها نفس الأثر على فئات اجتماعية تختلف إمكانياتها واستعداداتها. تدابير لا يمكن فهمها بمعزلٍ، -سياقيا-، عن مقاربتها كامتداد لسياسات الدولة الوطنية منذ عقود. سياسات أنتجت ولازالت تنتج واقع اللاعدالة واللاتكافؤ في الفرص، واقع فيه انتهاك مُمأسس ومؤسساتي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتكريس للتفاوت الطبقي والتهميش والإقصاء.

هذا الكراس بتشخيصه لأثر تدبير الدولة لأزمة الكوفيد 19، زمن الموجة الأولى، على الفئات الأكثر تضررا، يمنح للباحثين والفاعلين وصناع القرار كمية نوعية من المعطيات والتحاليل لمراجعة

التأطير الذي تتم من خلاله مقاربة أزمة الوباء في علاقة بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية ونحن في أثناء موجة ثانية وفي انتظار مد وجزر موجات آتية قد تتواصل لسنين.

هل كان بالإمكان أحسن مما كان؟

لا، لأن سياسات الدولة اليوم هي من جهة، صيرورة لمسار طويل من هيمنة أقلية من أصحاب مصالح، فرادى ومجموعات، عائلات ولوبيات ومراكز نفوذ على الاقتصاد، من هيمنة مقاربة غير حقوقية وغياب استراتيجية إدماج اجتماعي مبنية على علوية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة أخرى لأن الاقلية المهيمنة اقتصاديا، والمؤثرة على القرار السياسي فارضة لخيارات نيو ليبيرالية ورافضة لدور الدولة كراعية وغير قابلة للتفاوض على قوانين لعبة لطالما كانت فيها الرابح الوحيد. هذاالواقع المركب والمعقد، وخاصة في السياق الوبائي، جعل الدولة التونسية دولة ضعيفة مع الأقوياء، وقوية مع الضعفاء.

فالمستشفيات كالجامعات وكسكك القطار في تونس، توجد وتتوزع وتتكثفُّ، وكذلك تُحْتَكَرُ، في "ميتروبول" مجالي اقتصادي واجتماعي وديمغرافي حيث تتمركز الثروة ووجود الدولة واحتكار الحق في الحياة.

الموجة الأولى للوباء أثبتت ذلك. لكن السلطة ادعت انتصارا متسرعا على الوباء وعادت لسياسة النسيان والتناسي. لم تدعُ لحوار مجتمعيّ من أجل تغيير راديكالي ونوعي في سياساتها الكبرى التي كانت من أبرز العوامل المنتجة للديناميكية الاحتجاجية منذ 17 ديسمبر 2010/ 14 جانفي 2011. لم ترد الاعتراف بأن سياساتها ذات التوجه النيوليبرالي، وتنكّرها لدور الدولة الضامنة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي السبب في المشاكل الموجودة، وأن الحل يكمن في معالجة الأسباب والتوجه نحو تنمية عادلة ومتوازنة وتشريعات ضامنة للعدالة الاجتماعية وأداء حكومي ينفّذ هذه الضمانات القانونية وسياسات دولة تؤطرها وتطورها.

جاءت الموجة الثانية زمن كتابة هذه السطور، سطور المقدمة[13]، لتمهد لوجه جديد لسياسات الدولة التي صارت تتحدث، بطريقة غير مباشرة، عن مواجهة المجتمع لمصيره، كل وقدراته واستعداداته، في تحول جوهري في خطابها وأدائيتها مقارنة بالموجة الأولى. صارت تتحدث عن عدم قدرتها وعدم استعدادها على مواجهة هذا المصير وعن ضرورة التعايش مع الوباء. هكذا صارت تُحَمِّل، بصفة ضمنية، المجتمع كل المسؤولية وتنصلت من مسؤوليتها، وصارت تقدم نفسها

[13] انتهينا من كتابة سطور هذه المقدّمة في الأسبوع الثاني من شهر أوت، وتمّ تسلُّم آخر ورقة تحليلية في الكرّاس من الباحثات/الباحثين يوم 15 جويلية 2020.

كمعالجة للآثار وعاجزة عن العودة للأسباب أو متهمة للماضي الذي تتنكر له من جهة، وتنسخ عنه الحاضر والمستقبل من جهة أخرى.

في الموجة الأولى، عبر إغلاق الحدود والحجر الصحي الشامل وحظر التجول، أمسكت الدولة العصا من جهة تجعل الضرر مضاعفا على فئات دون أخرى، وفي الموجة الثانية مع التراجع عن كل إجراءات الموجة الأولى، جعلت العصا تنزل بكل ثقلها على نفس الفئات الأخرى التي ستكون الأكثر تضررا، ولوحدها هذه المرة[14].

السياسة الأولى أنتجت الموت الاقتصادي غير المتكافئ في توزيعه، والسياسة الثانية ستنتج موتا بيولوجيا غير عادل في إمكانيات التعرض إليه.[15]

فما هي الفئات التي ستكون الأكثر تضررا في سياق الموجة الثانية للكوفيد 19 في تونس في ظل هيمنة المقاربة الاقتصادية التي تتعامل مع ما هو إنساني بمنطق ربحي وبراغماتي؟

الفئات التي، وفي إطار معضلة أخلاقية وجدت فيها الدولة نفسها تختار التضحية بهم لإنقاذ اقتصاد يحتضر، ستكون هي الفئات الأكثر تضررا[16]. هي بدون شك فئات لا تتحدد وتتباين وتتقاطع فقطحسب انتماء طبقي واقتصادي، بل هي فئات تتحدد بمتغير الصحة والمناعة الجسدية، أي كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة والمصابين بأمراض تجعل المناعة ضعيفة، أي الفئة التي تشترك في كونها الأكثر عرضة للموت في ظل انتشار الوباء. وكأن الدولة تبنت، بطريقة غير مباشرة، سياسة "مالتيس/Maltus" في تدبيرها لأزمة الوباء وهكذا ستكون سياسة التعايش منتجة لسياسة تختار، بنحو براغماتي، موت الأقل امتلاكا لمناعة جيدة مقابل مناعة الاقتصاد[17]. إنه واقع سوداوي تعجز السوسيولوجيا حاليا، وكل علوم الإنسان والمجتمع، على حل شيفراته الأخلاقية والمادية المعقدة. واقع لا يمكن التنبؤ بما سينتهي إليه وإن كنا نعلم المسار الذي أنتجه، مسار تشكل الدولة التونسية وعلاقات السلطة الماسكة لزمامها والمدبرة لسياساتها منذ عقود.

[14] تواجه الدولة، التي أعلنت عن نيّتها التعايش مع الفيروس لإنقاذ الاقتصاد، موجة ثانية من الوباء بنقص كمي وكيفي كبير في الإطار الطبي وشبه الطبي، نقص فادح في التجهيزات الطبية والامكانيات. دولة ترفض الانتداب، انتداب بعقد غير محدد بمدة، في قطاع تعتبره غير منتج في تواصل مع سياساتها التي تعتبر المواطن عبئا ثقيلا يثقل كاهلها، كاهلا لايحمل الا من يكون أقوى منه.

[15] نرجو ألاّ نذهب أو نضطر لإصدار كراس آخر، مستقبلا، يسلط الضوء على الفئات الأكثر تعرضا للموت في الموجات القادمة.

[16] عاملات وعمال المصانع والمعامل،عاملات الفلاحة على متن شاحنات الموت بين مطرقة حادث طريق أوسندان الالتصاق وعدم التباعد المنتج حتما للعدوى، وعمال وعاملات النظافة في البلديات كما في المستشفيات، وروّاد الأسواق الشعبية المكتظّة وممتهني الانتصاب الفوضوي، والعمال اليوميين من رواد وسائل النقل العمومي..هل يمكن تصنيفهم، جميعا، في نفس درجة التعرض لخطرالعدوى كبقية الفئات الاجتماعية والسوسيومهنية؟

[17] Charbit, Yves. « Capitalisme et population : Marx et Engels contre Malthus », Revue d'Histoire des Sciences Humaines, vol. no 13, no. 2, 2005, pp. 183-208.

وهكذا، ودون أن تكون لرئيس حكومتها شجاعة "بوريس جونسون" لإعلان استراتيجيتها لتدبيرالأزمة رسميّا، تتبّع الدولة التونسية منذأواخرشهرأوت، بالتزامن مع كتابةهذه السطور، سياسة مناعة القطيع(رفض إغلاق الحدود/رفض إعلان الحجرالصحي وبقية التدابير) في مواجهة سريان المرض، وهي سياسة لم تجرؤ أقصى حكومات اليمين المتطرف في العالم على إتّباعها، سياسة "المُوتْ حَقْ"، عبر جعل "إيبُوقراط"(على مستوى اللجنة العلمية لمواجهة الوباء) ينكث قسمه ويرتدي جلباب السياسة ثم اعتماد بروباغندا "الوضع تحت السيطرة"، سياسة "تُنبأ بإمكانية حدوث كارثة إنسانيّة[18].

ما المطلوب من الدولة إذن؟ يتساءل القارئ ربما. المطلوب هو التغيير، تغيير جذري أثبت واقع الوباء أنه صار أكثر من ضروري، لقد صار حتميا.تغيير يستبق الكوارث المتتالية بمعالجة أسبابها. تغيير في سياسات الدولة وفي منظومتها الفكرية والقانونية والقيمية والأخلاقية أيضا وبالتالي في "أدائيتها" لدورها كدولة. تغيير يضمن الحق في العمل، العدالة الاجتماعية، الكرامة للمواطنين في دولة يجب أن تسهر على ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: ولعل الحق في الصحة، بحكم السياق، أي الحق في الحياة، أولها.

منسّق الكرّاس: سُفيان جاب الله

[18] مقال رأي يعالج احتمالية هكذا تدبير للأزمة من قبل الدولة التونسية نُشِرَ بتاريخ 21 مارس2020: جابالله، سفيان، "أثرُ الكورونا. موقع أنتلجنتسيا. الرابط الإلكتروني: https://shortest.link/Q-gtE

بدعم من:

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement